

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

النفط يرتفع 2٪ بفعل آمال بخفض الإنتاج

لندن - رويترز: ارتفعت أسعار النفط أكثر من 2٪ خلال تداولات أمس متعافية من أدنى مستوى في عدة أشهر بفعل توقعات بموافقة أوبك في وقت لاحق من هذا الشهر على خفض الإنتاج للحد من تخمة المعروض.

وارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت 1,05 دولار للبرميل إلى 45,48 دولارا بعد أن بلغ أدنى مستوى في 3 أشهر عند 43,57 دولارا أمس الأول.

وارتفع الخام الأميركي الخفيف 1,15 دولار للبرميل أو ما يعادل 2,7٪ إلى 44,47 دولارا.

بعثة الخبراء إلى البلاد: 35 مليار دينار احتياجات تمويلية لسد العجز حتى 2021

محافظ «المركزي»: صندوق النقد يؤكد أن تعثر الإصلاحات أو بطء تنفيذ الخطة الإنمائية يترتب عليهما عجز مالي أكبر ونمو أبطأ

□ إصلاحات حكومية مرتقبة للرواتب ونظام جديد للبدلات والمكافآت

□ ضرورة إصلاح برامج الدعم الحكومية وترشيده دعم الطاقة

□ سياسة سعر صرف الدينار ملائمة للاقتصاد الكويتي

□ إجراءات «المركزي» عزّزت قدرة المصارف على امتصاص الصدمات

□ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد يصل إلى 3,5٪ في 2016

□ التضخم السنوي قد يبلغ 3,5٪ ليعكس ارتفاع أسعار البنزين

□ العجز سيبلغ 13٪ من الناتج مع احتساب مخصصات صندوق الأجيال



د. محمد الهاشل

كما أعلنت الحكومة عن نيتها التوجه إلى الأسواق العالمية بإصدار أدوات دين سيادية خارجية بقيمة 2,9 مليار دينار.

المحور 2- أوضاع المالية والمخاطر

وفيما يتعلق بتوقعات أوضاع المالية الكلية والمخاطر، أشارت البعثة في بيانها الختامي إلى أنه من المتوقع أن يكتسب النمو الاقتصادي زخماً على المدى المتوسط، مدفوعاً بالاستثمار في البنية التحتية، وسيدعم التحسن المستمر في تنفيذ المشاريع في إطار الخطة الإنمائية الألفية التدرجى للنمو الحقيقي في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية ليصل إلى نحو 3,5٪ في عام 2017 ونحو 4٪ بعد ذلك. وبشكل عام، سيحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً يصل إلى نحو 3٪ على المدى المتوسط. كما تتوقع البعثة أن يزيد معدل التضخم السنوي بشكل مؤقت ليصل إلى نحو 4,5٪ في عام 2017، ليعكس ارتفاع أسعار الطاقة خلال السنوات 2016 و2017، قبل أن يتراجع تدريجياً في السنوات اللاحقة. كما تتوقع البعثة أن ارتفاع صادرات النفط سيزيد فائض الحساب الجاري إلى أكثر من نحو 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2021. وأوضح الهاشل أن البعثة توقعت في بيانها الختامي تحسن وضع الموازنة العامة للكويت بشكل متواضع، ويفترض السيناريو الأساسي للبعثة تعافياً تدريجياً لأسعار النفط لتصل إلى نحو 60 دولاراً للبرميل في عام 2021، أخذاً بالاعتبار الأثر المالي للتدابير التي تم إقرارها مؤخراً (زيادة أسعار البنزين، وصور قانون بشأن

من جانب آخر، أشارت البعثة إلى نتائج اختبارات الضغط المصرفية التي أظهرت مرونة النظام المصرفي وقدرته على امتصاص الصدمات الأكثر شدة للملاءة والسيولة، إلا أن انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة سيؤدي إلى عجز واحتياجات مالية إضافية لتغطية نفقاتها، ويؤثر سلباً على أسعار قطاع العقار.

المحور 3- مناقشة السياسات

وتطرق محافظ البنك المركزي إلى مجال مناقشة السياسات، حيث تناول البيان الختامي للبعثة دعوات الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤكداً أن هناك حاجة لجهد متدرج ومستمر لإصلاح المالية العامة وزيادة الأرباح الحكومي إلى مستويات تتوافق مع اعتبارات الإنصاف بين الأجيال، ويستلزم ذلك تقليص عجز الموازنة العامة (بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة) من نحو 17,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016/15 إلى نحو 7٪ بحلول عام 2021، وإنهاء العجز تقريباً بحلول عام 2025. ويضيف البيان الختامي أن هذا المسار المقترح الذي يوازن بين تحقيق فورات مالية ضرورية وتخفيف من تأثير الإصلاحات على النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق مع تدابير من الإصلاحات في الإنفاق العام والإيرادات العامة المدرجة ضمن الحوار السنوي لوثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي الحكومية. وأشار البيان الختامي إلى أهمية المزيد من الإصلاحات في برامج الدعم الحكومية، مشيراً إلى أن الحكومة اتخذت في هذا الصدد خطوات هامة هذا العام، حيث قامت برفع أسعار البنزين ورسوم بعض الخدمات الحكومية، وتشجع البعثة السلطات على مواصلة خططها لمزيد من ترشيده دعم الطاقة، وسيساعد التنفيذ المتدرج للإصلاحات على التقليل من آثارها التضخمية وإتاحة الوقت لقطاع الأعمال للتكيف معها. وينبغي تصميم آليات للتخفيف على الفئات المجتمعية الأكثر عرضة لتأثير سلباً بالإصلاحات، ولتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة، كما أن وضع استراتيجية توعوية مصممة بشكل جيد سيساعد في بناء توافق وطني بشأن هذه الإصلاحات، بحيث يتم في تلك الاستراتيجية تسليط الضوء على التكاليف الناجمة عن دعم الطاقة وتوضيح تأثير آليات تخفيف الأثر السلبية للإصلاحات المخطط لها. وعلى صعيد سياسة سعر الصرف، أشار البيان إلى أن سياسة ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلعة «غير معقدة» من العملات تعتبر سياسة ملائمة للاقتصاد الكويتي. ويشير تقييم البعثة للقطاع الخارجي عن وجود فجوة معتدلة في الحساب الجاري يمكن تغطيتها جزء كبير منها عن طريق زيادة مدخرات المالية العامة على النحو الذي توصي به البعثة على المدى المتوسط. واختتم د.محمد الهاشل تصريحه بالإشارة إلى أن البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي يشكل أساساً لتقرير يعده لاحقاً خبراء الصندوق للعرض على المجلس التنفيذي للصندوق. يذكر أن البنك المركزي تولى بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والجهات المحلية المعنية إنجاز الترتيبات الخاصة بتلك الزيارة بما في ذلك تجميع المعلومات والبيانات وترتيب الاجتماعات مع كبار المسؤولين في الجهات الحكومية وغير الحكومية وفي مقدمتها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة، ووكيل الوزارة وكبار المسؤولين في وزارة المالية.

تحديد تعرفه أسعار الكهرياء والماء). وبموجب ذلك السيناريو الأساسي، فإن عجز الموازنة العامة بعد حساب مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة سينخفض نحو 17,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2017/16 إلى نحو 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط. وسيجرب عن ذلك احتياجات تمويلية تراكمية إجمالية بنحو 35 مليار دينار على مدى السنوات المالية الست حتى السنة المالية 2021/20.

وفي إطار السيناريو الأساسي، أشار البيان الختامي إلى أن الكويت لا تزال معرضة لعدد من المخاطر الداخلية والخارجية المحتملة. ويتمثل الخطر الرئيسي بالمزيد من الانخفاض المستمر في أسعار النفط، الذي من شأنه أن يؤدي إلى عجز واحتياجات تمويلية أكبر. إلى جانب ذلك، وعلى الرغم من أن التصنيف الائتماني القوي للدولة عند «AA»، سيمكثها من الاستفادة من أسواق رأس المال العالمية، إلا أن إقبال المستثمرين على سندات دول مجلس التعاون لدول الخليج قد ينخفض في ظل الاحتياجات التمويلية الإقليمية الكبيرة، وتواجه الكويت تحدياً يتمثل في الاختيار بين إصدار المزيد من الديون المحلية التي تؤدي إلى الضغط على السيولة المحلية ومزامحة الائتمان المقدم للقطاع الخاص، أو السحب من الاحتياطيات وتعريض المصداق المالية للتراجع. وتشمل المخاطر الأخرى تعثر الإصلاحات أو بطء تنفيذ الخطة الإنمائية، وما قد يترتب عليهما من عجز مالي أكبر ونمو اقتصادي أبطأ. كما أن الظروف المالية العالمية الأكثر تقلباً يمكن أن تزيد تكاليف الاقتراض.

«المركزي» سباق في تعزيز «الإشراف والرقابة»

رحبت البعثة بالمبادرات المستمرة لتعزيز تقنيات اختبارات الضغط، وتطوير مؤشرات الإنذار المبكر، وتكثيف الجهود لرصد الاتجاهات العامة لنمو الودائع، وتحديد الضغوط الناشئة في ميزانيات الشركات والمعلماء الأفراد.

وأشار البيان إلى أن استخدام التدابير التحوطية الكلية قد ساهم في الحد من المخاطر النظامية. وقام بنك الكويت المركزي بتعزيز برامج الرقابة من أجل الكشف المبكر عن المخاطر على الاستقرار المالي. وعلى وجه الخصوص،

تسهيل الحصول على الأراضي والتمويل

استدامة جهود احتواء الأجور والمزايا في القطاع العام من شأنها أيضاً المساهمة في جعل القطاع الخاص أكثر جاذبية للعمالة الوطنية، وتشجيع توظيف المواطنين في القطاع الخاص. ويتطلب تعزيز الطلب على العمالة الوطنية في القطاع الخاص تطوير نظام التعليم.

كما أشارت البعثة إلى الدور المحوري الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في

أشارت البعثة في بيانها الختامي إلى أن خلق فرص عمل لعدد متزايد من المواطنين الشباب يتطلب معالجة عدم كفاءة سوق العمل وتشجيع نمو القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي. وينبغي أن يكون هدف إصلاحات سوق العمل والخدمة المدنية موجهاً نحو تحسين الحوافز للمواطنين لتولي وظائف في القطاع الخاص. كما أشارت البعثة إلى أن

أصدر بنك الكويت المركزي بياناً صحافياً بمناسبة انتهاء زيارة بعثة من خبراء صندوق النقد الدولي للبلاد خلال الفترة 6-14 الجاري في إطار المشاورات الدورية لعام 2016. وفي هذه المناسبة، أدلى محافظ بنك الكويت المركزي د. محمد الهاشل بتصريح حول تلك الزيارة أوجز فيه أبرز مضامين البيان الختامي الذي أعدته البعثة، وأشار إلى إبراز البيان الختامي لطبيعة التحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد الكويتي في هذه المرحلة في ظل انخفاض أسعار النفط، وما ترتب على ذلك من تراجع ملموس في كل من الموازين الداخلية للمالية العامة والميزان الخارجي وسبل مواجهتها. وقد رحب البيان الختامي لبعثة الصندوق بجهود السلطات الكويتية في إطار مضامين وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي، وجهود بنك الكويت المركزي لتعزيز متانة القطاع المصرفي والمالي وزيادة تحصيله.

وأوضح المحافظ بأن البيان الختامي للبعثة جاء ضمن 3 محاور رئيسية، تشمل التطورات المالية الكلية في الكويت، وتوقعات المالية الكلية والمخاطر التي تواجه تلك التوقعات، ومناقشة السياسات.

وقال الهاشل أن بعثة صندوق النقد الدولي رحبت بنية الحكومة الكويتية احتواء فاتورة المرتبات والأجور كجزء من جهود إصلاح المالية العامة على المدى المتوسط. ويهدف مقترح الحكومة بإصلاح المرتبات والأجور إلى تبسيط واتساق هيكل المرتبات والأجور الحكومية ومركزية قرارات سياسة تلك المرتبات والأجور. وبالنظر إلى ارتفاع فاتورة المرتبات والأجور الحكومية، فإن تصميم الإصلاحات ينبغي أن يتم بطريقة تضمن عدم زيادة فاتورة الأجور الشاملة، وأن يتم تغطية تكاليف الانتقال إلى النظام الجديد بالتوفير في البدلات والمكافآت.

ووفقاً للمحافظ، أشارت البعثة إلى أنه ينبغي أن يسهل النظام الجديد بالسيطرة بشكل أفضل على نمو المرتبات والأجور في المستقبل. ومع مرور الوقت، فإن هذا من شأنه تقليص الفجوة في المرتبات والأجور بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز تنافسية القطاع الخاص، وتسهيل تنوع الاقتصاد. كما تشجع البعثة السلطات على الحد من نمو التوظيف.

المحور 4- التطورات المالية

ففي مجال التطورات المالية الكلية أشار البيان الختامي إلى استمرار النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية في التوسع، وإن كان بوتيرة أبطأ، ما يعكس تأثير انخفاض أسعار النفط، ليصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية إلى نحو 3,5٪ في عام 2015 مقابل 5٪ في عام 2014. وتتوقع البعثة أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو 3,5٪ في عام 2016، وأن يبلغ معدل التضخم السنوي نحو 3,5٪ ليعكس الارتفاع الأخير في أسعار البنزين.

إلى جانب ذلك، قال الهاشل إن البعثة أشارت في بيانها الختامي إلى استمرار قوة القطاع المصرفي والمالي ومواءمة ظروف الائتمان، حيث سجلت رسمة البنوك معدلات مرتفعة وصلت إلى نحو 17,9٪، ومعدلات ربحية قوية، كما شهدت نسبة القروض غير المنتظمة انخفاضاً لتصل إلى نحو 2,4٪، وارتفعت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة إلى نحو 206٪. كما تحسنت السيولة المصرفية مدعومة بزيادة الودائع الحكومية، وشهدت التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى القطاع الخاص نمواً بوتيرة ملموسة.

وأضافت البعثة في بيانها الختامي أن تراجع الإيرادات النفطية أدى إلى ظهور عجز مالي كبير في الموازنة العامة للسنة المالية 2016/15 (باعتبار دخل الاستثمارات الحكومية، وبحساب مخصصات صندوق الأجيال القادمة) تفوق نسبتته نحو 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تحسن ترتيب مكونات الإنفاق العام لصالح الإنفاق الرأسمالي الموزن للنمو الاقتصادي، من جهة أخرى، انخفض فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات بشكل كبير ليصل إلى نحو 5,25٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، ومن المتوقع أن يشهد المزيد من الانخفاض ليصل معدله إلى نحو 4,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016.

وأضاف المحافظ أن البيان الختامي للبعثة ذكر أن الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة تم الوفاء بها من خلال السحب من صندوق الاحتياطي العام، وزيادة إصدار السندات الحكومية المحلية هذا العام بنحو 1,43 مليار دينار،

40 شركة مهددة بالإيقاف اليوم

أعلنت بورصة الكويت على موقعها الرسمي أمس، أنه سيتم إيقاف التداول على أسهم نحو 40 شركة مدرجة بالسوق اعتباراً من اليوم (الأربعاء) 16 نوفمبر الجاري، وذلك لحين ورود بياناتها المالية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2016. ومن أبرز الشركات التي تضمنها إعلان البورصة: الكويتية للاستثمار، إيفاء، وكيفيك، وكفيك، والخليجي، والأولى، والمدينة، وتمدين ع، والمصالح العقارية، والمعدن، وبتروجلف، والرابطة، ولوجستيك، وامتيازات، وإيفاء فنادق، وأبيار، ورمال. ويبلغ عدد الشركات التي أعلنت عن بياناتها المالية للتسعة أشهر الأولى من 2016 نحو 130 شركة من أصل 185 شركة مدرجة بالسوق، بما يشكل نحو 70٪ من الشركات المدرجة.

29 الجاري.. مزاد بيع أسهم

من «التنظيف» و«الرابطة» بقيمة 3 ملايين دينار

الأسهم التي سيعقد عليها المزاد بالنسبة لشركة «الرابطة» يبلغ نحو 29,4 مليون سهم تمثل نسبة 11٪ من رأس المال، بسعر ابتدائي 47 فلساً للسهم، بقيمة إجمالية 1,4 مليون دينار تقريباً. وبحسب بيان البورصة فإن الأوراق المالية الخاصة بالمزاد الخاص بالشركتين تبين: طرف أول (حساب عملاء - بائع) مجموعة الأوراق المالية، ويتضمن كلا من العميلين شركة الصحراء القابضة والبنك التجاري الكويتي، والطرف الثاني (مشتري) ويتضمن شركة مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات.

قالت شركة البورصة إنه تقرر عقد مزاد يوم الثلاثاء الموافق 29 نوفمبر الجاري لبيع عدد أسهم في كل من شركتي الوطنية للتنظيف، ورابطة الكويت والخليج للنقل «KGL»، المدرجتين بالبورصة. وأوضحت الشركة في بيان على موقعها الرسمي، أن عدد الأسهم التي سيعقد عليها المزاد بالنسبة لشركة «التنظيف» يبلغ نحو 45,5 مليون سهم تمثل نسبة 18٪ من رأس المال، بسعر ابتدائي قدره 38 فلساً للسهم، بقيمة إجمالية 1,7 مليون دينار تقريباً. كما أوضحت الشركة في البيان أن عدد

سيولة البورصة تقفز 64٪.. ومكاسبها تتخطى 400 مليون دينار

بلغت 15 فلساً ليصل إلى 420 فلساً، وحظي السهم بتداولات بلغت 3,1 ملايين دينار. بنسبة 3,7٪ مكاسب 20 فلساً لمكاسبه السابقة، واستحوذ السهم على 2,2 ملايين دينار. وفي ظل هذا الزخم الذي شهدته الأسهم القيادية ارتفعت المؤشرات الوزنية بشكل لافت، حيث ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 2٪ بمكاسب تجاوزت 18 نقطة ليصل إلى 878 نقطة، كما ارتفع المؤشر الوزني بنسبة 1,6٪ محققاً 6 نقاط مكاسب ليصل إلى 370 نقطة، فيما ارتفع المؤشر السعري بنسبة 0,4٪، خلال مكاسب بلغت نحو 22 نقطة ليصل إلى 5491 نقطة. وحققت البورصة الكويتية مكاسب رأسمالية أمس بلغت 412 مليون دينار ببلوغها 25,6 مليار دينار.

نشاطاً في البورصة أمس ما يلي: سهم «الوطني» شهد أكبر قيمة تداول أمس بـ 4,1 ملايين دينار، وارتفع السهم بنسبة 1,5٪ بمكاسب 10 فلوس ليصل إلى 640 فلساً. حقق سهم «زين» ارتفاعاً بنسبة 2,7٪ بمكاسب

العام الحالي الأمر الذي سينعكس على التوزيعات النقدية لهذه الأسهم على المساهمين، وبالتالي هناك فرصة استثمار جيدة عند اقتناء هذه الأسهم خاصة وأنها تشهد ارتفاعات سريعة ملحوظة في الفترة الأخيرة. وكان أداء أكثر الأسهم

اسم الشركة	صافي الأرباح والخسائر بالمليون دينار لفترة التسعة أشهر	2016	2015	التغير %
م.ك القابضة	12,4	8,1	8,1	53,6٪
تمدين ع	8,2	9	9	78,8٪
الامتياز	7,02	8,8	8,8	20,8٪
الكبالت	5,3	3,5	3,5	49,6٪
أسس	5,1	1,7	1,7	194,3٪
الكويتية للاستثمار	1,9	1,9	1,9	7,1٪
أعيان	1,6	7	7	76,8٪
الرابطة	1,4	0,59	0,59	NM
التخصيص	1,05	1,7	1,7	38,1٪
وربة للتأمين	0,885	1,6	1,6	45,1٪
الإسكان	0,871	0,954	0,954	8,7٪
إيفاء فنادق	0,516	7,8	7,8	NM
الاستوكية	0,167	0,157	0,157	6,0٪
آسيا كابيتال	(4,6)	(3,6)	(3,6)	25,7٪

شريف حمدي قفزت السيولة التي تم ضخها في سوق الأسهم الكويتية أمس بنسبة تجاوزت 72٪، إذ بلغت 20,5 مليون دينار ارتفاعاً من 11,9 مليوناً في تعاملات أول من أمس. واتجهت السيولة إلى الأسهم القيادية وخاصة البنكية، إضافة إلى سهمي «زين» و«اجيليتي»، حيث استحوذت تلك الأسهم على 64٪ من إجمالي السيولة، بواقع 13,3 مليون دينار استحوذت أسهم البنوك منها على 8 ملايين دينار وسهمي «زين» و«اجيليتي» على 5,3٪، وجاء هذا الاستهداف حسب اتصالات اجرتها «الأنباء» مع محللين ماليين إلى النتائج المالية الجيدة لهذه الشركات في التسعة أشهر الأولى من